يباين مقام خلافه اي خلاف كل وانما فصل قوله ومقام الفصل يباين مقام
الوصل لامرين احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشان رفيع القدر حتى
حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل والثاني انه من الاحوال
المختصة بالكثير من جملة وفصل قوله ومقام الايجاز يباين مقام خلافه اي
الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بجمل او حرفها او لانه باب عظيم كثير
المباحث وقد اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز والاطناب بقوله
ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز والاطناب لكونهما
نسبيين حدودا ومراتب متفاوتة ومقام كل يباين مقام الاخر وكذا خطاب
الذكي مع خطاب الغبي فان مقام الاول يباين مقام الثاني فان الذكي
يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية ما لا يناسب الغبي
وكان الانسب ان يذكر مع الغبي الفطن لان الذكاء شدة قوة للنفس معدة
لاكتساب الاراء وتسمى هذه القوة الذهن وجودة تهيؤها لتصور ما يرد
عليها من الغير الفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من شانه ان يكون فطنا
فمقابل الغبي هو الفطن ولكل كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة اخرى تصحب
معها مقام ليس لها مع ما يشارك تلك المصاحبة في اصل المعنى مثلا الفعل الذي
قصد اقترانه بالشرط فله مع كل من ادوات الشرط مقام ليس له مع الآخر
ولكل من ادوات الشرط مثلا مع الماضي مقام ليس مع المضارع وكذا كلمات
الاستفهام والمسند اليه كزيد مثلا له مع المسند المفرد اسما او فعلا
ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية او الفعلية او الشرطية
او الظرفية مقام اخر اذ المراد بالصاحبة الكلمة الحقيقية او ما هو في
حكمها وايضا له مع المسند الثبوتي مقام ومع الفعلي مقام اخر الى
غير ذلك هكذا ينبغي ان تتصور هذه المقامات فجميع ما ذكر من التقديم
والتاخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات مناسبة وارتفاع شان
الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه
اي انحطاط شانه بعدمها اي بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب

والمراد بالاعتبار المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة
او بحسب تتبع تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت
حاله واعتبار هذا الامر في المعنى اولا وبالذات وفي اللفظ ثانيا وبالعرض
واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه اشارة الى ما سبق اذ لا ارتفاع لغير
الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتي الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج
لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية او المعنوية لكنها خارجة
عن حد البلاغة فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام كالتاكيد
والاطلاق وغيره مما عددناه وبه يصرح لفظ المفتاح وستسمع لهذا زيادة
تحقيق والفاء في قوله فمقتضى الحال تدل على انه تفريع على ما تقدم ونتيجة له
وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح
بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة المصدر تفيد الحصر كما يقال
ضربي زيدا في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة
الكلام الفصيح لمقتضى الحال فحصل هنا مقدمتان احداهما ان ليس ارتفاعه
الا بمطابقته للاعتبار المناسب والثانية ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته
لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا والا
لبطل احد الحصرين او كلاهما وفيه نظر وهذا اعني تطبيق الكلام لمقتضى
الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم هو توخي معاني
النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام وذلك لانه
قد كرر في مواضع من كتابه انه ليس النظم الا ان تضع كلامك بالموضع
الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل ان تنظر في الخبر مثلا الى
الوجوه التي يراها مثل زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد وزيد المنطلق
والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذا في الشرط والجزاء
نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج الى غير ذلك
وكذا في الحال مثل جاءني زيد مسرعا او يسرع او هو مسرع او هو يسرع او قد
اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجيء به حيث ما ينبغي له

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)